



القرار ١٥٦٢ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٣٧ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها

الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل بناء

السلام في المنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو على

مواصلة الحوار فيما بينهم بهدف بناء السلام والأمن الإقليميين،

وإذ يحض بعثات الأمم المتحدة في المنطقة على مواصلة بذل جهودها من أجل تنمية

التعاون فيما بين البعثات، ولا سيما فيما يتعلق بمنع تحركات الأسلحة والمخربين عبر الحدود،

وفي تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/724)،

وإذ يرحب باستمرار التقدم المحرز نحو بلوغ المعايير المرجعية لتقليص قوام بعثة الأمم

المتحدة في سيراليون، وإذ يثني على البعثة لما أحرزته من تقدم حتى الآن في عمليات تعديل

حجمها وتكوينها وانتشارها،

وإذ يؤكد أهمية بذل جهود إضافية لتعزيز قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة

على الحفاظ على الأمن والاستقرار بشكل فعال،

وإذ يؤكد أهمية زيادة التعاون الوثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في

سيراليون، لكفالة عملية انتقال سلسة بعد مغادرة البعثة نهائياً،



وإذ يعرب عن تقديره للعمل الأساسي الذي تقوم به المحكمة الخاصة لسيراليون،
وإذ ينوّه بمساهمتها الحيوية في إرساء سيادة القانون في سيراليون، وإذ يشجع جميع الدول على
التعاون الكامل مع المحكمة،
وإذ يقرر أن الحالة في سيراليون لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في
المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

٢ - يقرر كذلك أن مهام الوجود المتبقي للبعثة، والذي سيظل في سيراليون
لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على النحو المحدد في
الفقرة ٥ من القرار ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، ستكون على النحو
التالي:

المهام العسكرية ومهام الشرطة المدنية

- رصد الحالة الأمنية العامة، بالتضافر مع اللجان الأمنية المحلية والإقليمية، ودعم
القوات المسلحة والشرطة في سيراليون لتسيير دوريات على الحدود وفي مناطق
استخراج الماس، بما في ذلك من خلال التخطيط المشترك والعمليات المشتركة، عند
الاقضاء، ورصد القدرة المتنامية للقطاع الأمني في سيراليون؛
- دعم شرطة سيراليون في الحفاظ على الأمن الداخلي، بما في ذلك أمن المحكمة الخاصة
لسيراليون خلال فترة انتشار البعثة في سيراليون؛
- مساعدة شرطة سيراليون في برنامجها المتعلق بالتجنيد والتدريب والتدريس بهدف
مواصلة تعزيز قدرة الشرطة ومواردها؛
- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية حركة أفرادها،
في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها.

المهام المدنية

- رصد عودة المقاتلين السابقين السيراليونيين من الخارج واستقبالهم وتوطينهم من
جديد وإعادة إدماجهم؛
- رصد مراعاة حقوق الإنسان وتعزيزها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها وتقديم تقارير
بشأنها؛

- نشر معلومات عن ولاية البعثة ومقاصدها والتعريف بالمسؤولية الرئيسية للحكومة عن الأمن الوطني، بما في ذلك من خلال إذاعة الأمم المتحدة؛
- رصد التقدم المحرز صوب بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.
- ٣ - يأذن للوجود المتبقي للبعثة باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها، في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها؛
- ٤ - يعرب عن اعتزامه أن يستعرض بانتظام الوجود المتبقي للبعثة في ضوء المعايير المرجعية التالية:
- تعزيز قدرة القوات المسلحة والشرطة في سيراليون من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار بصورة فعالة في جميع أنحاء البلد؛
- بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛
- توطيد نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع أنحاء هذا البلد.
- ٥ - يرحب بتأكيد الأمين العام، المحدد في الفقرة ٩١ من تقريره المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/228)، من أنه حيثما ينتشر المراقبون العسكريون وموظفو الشؤون المدنية وموظفو الشؤون السياسية وموظفو حقوق الإنسان وأفراد الشرطة المدنية معاً، فإنهم سوف يؤدون مهامهم كوحدات متكاملة ويتعاونون تعاوناً وثيقاً مع فريق الأمم المتحدة القطري؛
- ٦ - يحث حكومة سيراليون على تكثيف جهودها لتشكيل قوة شرطة وقوات مسلحة ونظام جنائي وجهاز قضائي مستقل، تتسم جميعها بالفعالية والقدرة على الاستمرار، بحيث يتسنى للحكومة أن تتسلم بسرعة كامل المسؤولية التي تضطلع بها البعثة في مجال حفظ النظام وسيادة القانون في كافة أنحاء سيراليون، بما في ذلك مناطق إنتاج الماس الحساسة، ويحض الجهات المانحة والبعثة، وفقاً لولايتها، على مواصلة تقديم المساعدة للحكومة في هذا الصدد، ومساعدة الحكومة في استعادة الخدمات العامة في جميع أرجاء البلد؛
- ٧ - يرحب باعتزام الأمين العام إخضاع الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون لاستعراض دقيق وتقديم تقرير دوري إلى المجلس، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات ومع حكومة سيراليون؛
- ٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.